وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د.مولاي الطاهر _سعيدة_

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكر تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : دراسات مغاربية

بعنـوان:

تطور العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب على عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

من إعداد الطالب :

بورقاق محمد

تحت إشراف الدكتور:

ولد الصديق ميلود

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور:	زيدان جمال	رئيسا
الدكتور:	ولد الصديق ميلود	مشرفا ومؤطرا
الدكتور:	بن زايد امحمد	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2018 / 2019

كلمة شكر وعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤية وجهك الكريم .

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين، سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام .

"كن عالما، فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فلا تبغضهم "

أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل ولد الصديق الميلود، الذي شرفني بقبوله رعايتي ومرافقتي في هذا البحث المتواضع، جزاك الله عني كل خير و لك مني أسمى معاني التقدير والاحترام .

ومن خلالك أستاذي أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والمحبة، إلى من حملوا على عاتقهم أقدس وأنبل رسالة في هذه الحياة، | إلى جميع أساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية بجامعة سعيدة .

الإهـداء

لقد جاء هذا العمل متأخرا، لكنه حضر أخيرا بفضل الإرادة والإصرار أحمد الله

على توفيقه لي.

اهدي هذا العمل :

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما .

إلى زوجتي الكريمة أطال الله في عمرها

إلى جدتي الكريمة أطال الله في عمرها وجميع أفراد عائلتي وأهلي .

إلى الأخوة والأصدقاء الذين يكنون لي المحبة والتقدير .

قائمة المحتويات:

كلمة شكر و عرفان.

الإهداء.

قائمة المحتويات

المقدمة

مدخل العلاقات الدولية

تعريف بالعلاقات الدولية

تاريخ العلاقات الدولية

مرحلة ما قبل الميلاد

المرحلة المسيحية

مرحلة الإسلام

معاهدة وستفاليا

الفصل الأول : تطور العلاقات السياسية والتاريخية بين الجزائر والمغرب

المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين البلدين إبان فترة الاستعمار

المطلب الأول: علاقة الجزائر بالمغرب خلال فترة الأمير عبد القادر

الطلب الثاني : العلاقة التاريخية أثناء الثورة التحريرية

المبحث الثاني: العلاقات التاريخية بين البلدين بعد الاستقلال

المطلب الأول : العلاقات بين الجزائر و المغرب بعد الاستقلال

المطلب الثاني: الإتحاد المغاربي

المبحث الثالث: العلاقات بين البلدين على عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

المطلب الأول : تعزيز التعاون و تمتين العلاقات بين البلدين

المطلب الثاني: اشتعال الحرب الإعلامية بين الجزائر و المغرب

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني مسالك التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول : قضية الصحراء المغربية

المطلب الأول : التعريف بمنطقة الصحراء الغربية

المطلب الثاني : البعد التاريخي لأزمة الصحراء الغربية

المبحث الثاني : قضية الحدود

المطلب الأول : الخلاف الحدودي

المطلب الثاني : قضية غلق الحدود

المبحث الثالث: مسالك التّسلح والصراع في القارة الإفريقية

المطلب الأول : مسالك التسلح

المطلب الثاني : الصراع في القارة الإفريقية

خلاصة الفصل الثاني

قائمة المراجع

ملخص

المقـــدمـــة

مقدمـة:

تعتبر العلاقات الجزائرية المغربية من العلاقات الدولية التي عرفت دوما توترات وتتسم بالمد والجزر رغم ما يجمع بين الدولتين من روابط الجوار واللغة والدين وفي بعض الأحيان اتسمت هذه العلاقات بحسن الجوار. فمنذ استقلال الجزائر عن فرنسا بدأ التوتر والخلاف الحدودي ثم ما بدأ مشكل الصحراء الغربية يأخذ منحنى تصاعدي في الخلاف بين البلدين وظل حجر عثرة في العلاقات بين الدولتين رغم المحاولات الحثيثة والجهود الكبيرة والمتواصلة لتسوية و تجاوز الخلاف إلا أن الحال ظل على ما هو عليه، ومع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم سنة 1999م وتولي العرش الملك محمد السادس توقع الباحثون أن العلاقات ستتحسن وتعرف تطورا وتقدما في شتى المجالات السياسية والاقتصادية و إعادة تفعيل الإتحاد المغاربي إلا أن مسالك التوتر بقيت على حالها وبقي مسؤولو البلدين يتبادلون الإتهامات والتصريحات التي زادت من تصاعد التوتر بين الجزائر والمغرب. وظل المغرب يتهم الجزائر على أنها الداعم الأول والرئيسي لجبهة البوليساريو وظلت الجزائر تنفي هذه الإتهامات وتؤكد على أن مشكل الصحراء الغربية هو مشكل دولي يدخل في إطار تصفية الإستعمار و الجزائر تحترم قرارات التسوية الأممية وتساند قضية الإستفتاء التي نصت عليها مواثيق الأمم المتحدة.

الخطة المعتمدة:

لقد اشتملت دراستنا على فصلين كل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث:

الفصل الأول بعنوان تطور العلاقات السياسية والتاريخية بين الجزائر والمغرب والمبحث الأول بعنوان العلاقات التاريخية بين البلدين إبان فترة الإستعمار.

المبحث الثاني العلاقات التاريخية بين البلدين بعد الاستقلال والمبحث الثالث بعنوان العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والفصل الثاني بعنوان مسالك التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية المبحث الأول قضية الصحراء الغربية و المبحث الثاني بعنوان قضية الحدود والمبحث الثالث بعنوان مسالك التسلح والصراع في القارة الإفريقية.

دوافع إختيار الموضوع:

نظرا لأهمية العلاقات الجزائرية المغربية ارتأينا أن نولي إهتماما لهذا الموضوع وخصوصا في فترة رئاسة عبد العزيز بوتفليقة و إثراء الموضوع وتسليط الإهتمام و الضوء عليه، حيث تعتبر العلاقات الجزائرية المغربية العلاقات الأكثر توترا بين دول المغرب العربي و لهذا تطلب علينا دراسة الموضوع و الإلمام بكل جوانبه و معرفة أسباب توتر هذه العلاقات.

إشكالية البحث:

نظرا لأهمية البحث على مستوى العلاقات الدولية، فإن هذه الدراسة تركز على إشكالية مفادها:

- ما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى توتر العلاقات بين الجزائر و المغرب .
- هل تحسنت العلاقات بين الجزائر والمغرب مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم .
- لماذا تتنافس كل من الجزائر و المغرب داخل القارة الإفريقية

فرضيات الدراسة:

بناءا على الإشكالية المحورية، والتساؤلات الفرعية فإننا سنقوم باختيار فرضيات ذات علاقة بموضوع الدراسة.

- كلما زاد تعنت ورفض المغرب لقرارات التسوية الأممية حول قضية الصحراء الغربية كلما زادت حدة توتر العلاقات الجزائرية المغربية.
- مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ظن الكثير أن العلاقات الجزائرية المغربية ستتغير لكن بقيت هذه العلاقات على حالها.
- لقد زادت حدة التنافس الجزائري المغربي في القارة الإفريقية، والكل يريد أن يكسب تعاطف أكبر من الدول الإفريقية.

الإطار الزماني و المكاني:

أما عن الإطار الزماني فهو من فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر 1830 م إلى غاية يومنا هذا وخلال فترة رئاسة عبد العزيز بوتفليقة. أما الإطار المكاني فهو يشمل الجزائر والمغرب.

مناهج البحث:

اعتمدنا أساسا على المنهج التاريخي الوصفي في استعراض وتقصي التطورات والأحداث التاريخية ومظاهر العلاقات السياسية، واستخدمنا كذلك المنهج المقارن وخصوصا في علاقة البلدين مع الدول الإفريقية، ومقارنة المواقف السياسية للبلدين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- إبراز العوامل السياسية والتاريخية الفاعلة في تشكيل مسالك التوتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب.
- تحليل ومعرفة دوافع وأسباب التوتر بين البلدين.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال انجاز هذه الدراسة عدة صعوبات هي:

- تعقيد الموضوع المدروس حيث لا يمكن معالجة الدراسة وبمعزل عن التاريخ وإضافة إلى المستجدات الدولية المتسارعة وانعكاساتها على واقع العلاقات.
- عدم الحصول و التوفر على دراسات دقيقة و تحليلية و عدم وجود مراجع تتناول موضوع العلاقات الجزائرية المغربية و خصوصا بعد فترة 1999 م مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم في الجزائر.

مـــدخـــــــل

مدخل:

العلاقات الدولية:

تعريف العلاقات الدولية:

مفهوم ينصرف إلى مجموعة تفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر، أي أنّ العلاقات الدولية تتّضح في محصلاتها تفاعل مجموعة السياسات الخارجية للوحدات السياسية أي أنّ العلاقات الدولية تعتبر نتيجة للسياسات الخارجية، ذلك أنّ العلاقات هي مجال تطبيق السياسات الخارجية للوحدات السياسية، إذ لا وجود للعلاقات الدولية دون سياسة خارجية ، إذ تعتبر هذه الأخيرة أداة إدارة العلاقات الدولية .[1]

أما الدكتور محمد طه بدوي فيعرّف العلاقات الدّولية بأنّها : " علاقات بين وحدات بشرية وهي تنمي الدراسات السياسية بالذّات ، ذلك أنّ الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدّولية هي وحدات سياسية والتي هي في عالمنا الحديث الدول القومية .

ويعرّف هولستي العلاقات الدولية : " جميع أشكال التفاعل بين الأعضاء للمجتمعات المستقلة سواء أكانت حكومية أو غير حكومية ".

1_ أمين البار ، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية .الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى 2014، ص16.

يقدم لنا الدكتور عبد المجيد العبدلي تعريفا لها : "كل علاقة تتعدى من حيث آثارها الحدود الإقليمية لأية دولة من الدول سواء أكان أطرافها دولا أو منظمات دولية مهما كانت طبيعتها سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية"[1]

وعلم العلاقات الدولية هو : ذلك العلم التجريب شأنه في هذا شأن علم الإجتماع وعلم السياسة موضوعه الكشف عن حقيقة ظواهر السياسة الدولية للإرتكاز عليها في تفسيرات أحداث الواقع الدولي وفي التوقع في شأنها كلما كان ذلك مستطاعا حاله في ذلك علم السياسة بالنسبة للظواهر السياسية الداخلية.[2]

تاريخ العلاقات الدولية:

تتناول العلاقات الدولية مجمل الروابط والصلات القائمة بين الدول في الدرجة الأولى

وإذا كانت العلاقات الدولية قد أخذت تتبلور كعلم في مجال المعرفة الإنسانية خلال القرن العشرين ، إلا أنّها كانت قائمة وموجودة منذ أن وجدت المدينة بدءا بالمدن الفينيقية في صيدا وصور وغيرها ، مرورا بالمدن اليونانية وأشهرها أثينا واسبارطة ، وصولا إلى المدن

[1] _ أحمد النعيمي ، السياسة الخارجية . الأردن :دار زهران للنشر والتوزيع ، سنة 2009 ، ص41.

[2] _ محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية . بيروت : دار النهضة العربية ، ص73.

الرومانية حيث كانت المدن المستقلة هي الكيان السياسي القائم الذي يحدد إطار الدولة ومعالمها.[1]

مرحلة ما قبل الميلاد:

نجد في هذا الميدان خلال القرن الرابع قبل الميلاد المؤرخ الإغريقي "توكليدس" الذي تحدث عن العلاقات بين المدن اليونانية ، والفيلسوف الصيني " مينسيوس" والفيلسوف الهندي " كوتيليا" اللذين وضعا أفكارا سياسية عامة ومبسطة بعيدة عن التعقيد الذي وصلت إليه العلاقات الدولية في التاريخ الحديث.

وتعتبر الكتابات القديمة التي وصفت الحوادث الدولية خصوصا في مجال الحروب والفتوحات التي تركزت في بلاد النيل ومابين النهرين والصين والهند من أهم الكتابات القديمة ، وقد مثلت وتمثل مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات للدارسين في هذا الحقل فذكرت على سبيل المثال كيف قامت الروابط والعلاقات بين ملوك بابل ، وكيف تنافست المدن اليونانية في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد خصوصا اسبارطة وأثينا على التحالف مع ملوك الفرس ، وكيف نشطت العلاقات الديبلوماسية بين مصر وسوريا وأوروبا إثر سقوط المملكة اليونانية التي قادها الإسكندر لإقتسام الإرث اليوناني.[2]

---

[1] _كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية . الموصل :دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل 1972 ، ص27.

[2] _ عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية . بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، طبعة 2010 ، ص24.

المرحلة المسيحية:

في عصر الرومان نهض الرومان بمهمة تطبيق القانون الإلهي المقدس على علاقة روما بغيرها من البلدان ، فقاموا بوظيفة إعلان الحرب وعقد معاهدات السلام ، وساهموا في تطوير القواعد الديبلوماسية استنادا إلى الإرث الروماني العريق في القواعد القانونية.[1]

لقد تركزت السلطة الروحية الدينية والزمنية الدنيوية في شخص االبابا ، وبرز سلطان الكنيسة حيث ظهر دورها جليا على امتداد أوروبا ، وازداد هذا الدور تدريجيا إلى أن بلغ ذروته في القرون الوسطى إبان الحرب الصليبية تحت ستار التعصب للكنيسة ، ثم تراجع وانحسر بعدما وقع الإنقسام بيت البابا والملوك الأوروبيين ، وهو ما أدى إلى تراجع نفوذ البابا والملوك معا ، وإلى انهيار السلام المسيحي [2] ، مع تراجع سلطان البابا والنظام الإقطاعي توفرت أجواء مواتية لظهور القانون الدولي العام وبداية التفكير بوضع قواعد دولية عامة بمعزل عن الإنتماء الديني ، مع الإشارة إلى بروز عدد من رجال الدين المسيحيين الذين مهدوا لولادة فكرة التنظيم الدولي منذ القرن الثالث عشر ميلادي ، فمن مشروع المفكر السياسي بيار دبوا (1250_1323) الذي دعا إلى تكوين مجلس اتحادي يضم دول أوروبا الغربية لدراسة القضايا المشتركة بينهما وإنشاء لجنة من المحكمين للتوفيق بين

---

[1] _ علي صادق أبو هيف ، القانون الديبلوماسي .الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1977 ، ص77.

[2] _ أحمد سويلم العمري ، أصول العلاقات السياسية الدولية . القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية، 1959 .

أطراف النزاع إلى مشروع الوزير سولي (1560_1641) في القرن السادس عشر المتأثر بالبروستانتية الذي تضمن فكرة جامعة الدول المسيحية الأوروبية والدعوة إلى إقامة توازن بين القوى الأوروبية .[1]

مرحلة الإسلام :

تنطلق العقيدة الإسلامية من قاعدة السلم في العلاقات الدولية ، فالله هو السلام والقرآن الكريم يدعو إلى الدخول في حالة السلم : " يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة".[2] تأكيدا على قاعدة السلم ، هناك دعوة واضحة للجنوح إلى السلم متى جنح الطرف الآخر المقاتل إليه : " وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم".

من خلال تاريخ الحضارة العربية الإسلامية نجد مقدمات أساسية للعلاقات السياسية الدولية قامت على أعلى المستويات الدولية إبان انطلاق وتقدم الحضارة ، فمن العلاقات السلمية بين الرسول (ص) وممثلي الأقباط المصريين وما تخللها من تعاون إلى علاقات حسن الجوار بين العرب في الأندلس وبين أوروبا وما فيها من تبادل للمنافع والعلوم ، إلى التعامل

[1] _ محمد المجذوب ، محاضرات في المنظمات الدولية الإقليمية . بيروت : مكتبة مكاوي 1978،ص8_13.
[2] _ القرآن الكريم ، سورة البقرة آية 208.

السلمي بين هارون الرشيد والإمبراطور الأوروبي شارلمان في وقت كانت تعيش أوروبا مراحل التخلف الاجتماعي والسياسي[1]

معاهدة واستفاليا:

يجمع الدارسون لتطور العلاقات الدولية على أهمية معاهدة واستفاليا عام 1648بين القوى الأوروبية المتصارعة في إطلاق ما سمي فكرة الدولية القومية في العلاقات الدولية ، حيث أن تلك المعاهدة أنهت النظام الإمبراطوري المسيحي الذي ساد في القرون الوسطى لتستبدله باتحاد بين الدول الجرمانية بعد شطر أوروبا الوسطى إلى دول كاثوليكية وأخرى بروستانتية[2].

أقرت هذه المعاهدة مبدأ المساواة بين الدول بمعزل عن نظمها الداخلية ، وأدت إلى تراجع سلطان البابا والقوى الدينية المحيطة به، وأخذ التطور يظهر في النشاط الديبلوماسي مع إحلال نظام السفارات المستديمة محل نظام السفارات المؤقتة الذي كان متبعا [3].

وهذا ما ساعد على قيام علاقات دائمة بين الدول وعلى انطلاقة القانون الدولي وعلى تنظيم العلاقات الدولية الأوروبية عبر تحالفات سرية وعلنية ، وعبر اتفاقات حسن الجوار

---

[1]_ نصر فريد محمد واصل ، آداب العلاقات الإنسانية في الإسلام . القاهرة :المكتبة التوفيقية 1998 ، ص60.

[2]_ أحمد سويلم العمري ، مرجع سابق ص50_51.

[3]_ علي صادق أبو هيف القانون الدولي العام . الإسكندرية منشأة المعارف ، ط11 ، ص44.

بين الدول المتعاقدة ، وبذلك مهدت معاهدة وستفاليا لاحقا إلى مزيد من التطورات الدولية خصوصا على الصعيد الأوروبي وإلى تدوين قواعد القانون الدولي.[1]

[1] _ علي صادق أبو هيف ، مرجع سابق ، ص44.

الفصل الأول:

تطور العلاقات السياسية والتاريخية بين الجزائر والمغرب

الفصل الأول : تطور العلاقات السياسية و التاريخية بين الجزائر والمغرب.

المبحث الأول : العلاقات التاريخية بين البلدين إبان فترة الاستعمار.

المطلب الأول : علاقة الجزائر بالمغرب خلال فترة الأمير عبد القادر.

بعد احتلال فرنسا الجزائر سنة 1830 تعاطفت معها العديد من الدول ومنها المغرب الأقصى الذي لعب سلطانه عبد الرحمان بن هشام دورا كبيرا في دعم الشعب الجزائري من أجل الجهاد والمقاومة لطرد العدو الفرنسي من أراضيه، إذ عرفت مرحلة مابين (1830_1844) دعما قويا من طرف السلطان عبد الرحمان والشعب المغربي الذي أبدى دعمه منذ الوهلة الأولى.

الدعم المادي :

بدأ الدعم المغربي للقضية الجزائرية منذ أن استنجد أهالي تلمسان بالسلطان عبد الرحمان الذي قام بإرسال ابن عمه مولاي علي لنجدة أهالي تلمسان ، أوصاه بالجهاد ومقاومة العدو ،[1] ومعاملة الناس معاملة حسنة، إذ وجه السلطان الجيوش والمؤن والخيل والمدافع والأعلام إلى مدينة تلمسان، حيث أرسل في 06 جانفي 1831م 200 فارس

[1]_ اسماعيل صامت ، الحكومة المغربية واحتلال الجزائر . الجزائر : منشورات تالة ، 2011 ، ص37.

وكمية من سلاح المدفعية و140رجل من الصويرة ، و140 من جيش عبيد البخاري من مراكش وأكثر من 100 فارس من جبالة والريف وكلهم في غاية التزويد.

معاملة السلطان الحسنة للمهاجرين الجزائريين الذين فروا من ظلم واضطهاد الفرنسيين واعتبر ذلك من ميزات الإنسان المسلم ، وأن الدين الإسلامي يحث على جمع المسلمين ولم شملهم ، وخصص السلطان عبد الرحمان للشرفاء من الجزائريين صلات قدرها 500 مد فاسي من القمح و500 مثقال زيادة على صلاته لهم في الأعياد والمناسبات.

السماح للمغاربة بجمع ما أمكن من المساعدات المختلفة كالحبوب والأسلحة، وكذلك الخيول من مختلف أنحاء المغرب وإرسالها إلى المجاهدين في الجزائر وتأسيس القوافل المحملة بالسلاح والذخيرة الحربية والحبوب القادمة من مضيق جبل طارق والموجهة إلى الجزائر عبر طنجة مرورا بفاس ووجدة.[1]

تحريض القبائل المتاخمة للحدود الجزائرية ودعوتها إلى الجهاد إلى جانب قوات الأمير عبد القادر ، وامتناعه عن استخدام القوة ضد هذه القبائل لصدها عن الجهاد إلى جانب قوات الأمير رغم ضغوط الفرنسيين بدعوى انعدام الأمن وصعوبة التحكم فيها.

---

[1] _ نور الدين المغربي ، العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر (1830_1847) .مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم التاريخ جامعة الجزائر 2008 ، ص53.

أرسل السلطان عبد الرحمان للأمير عبد القادر1833م 100 بندقية ومثلها من السيوف وكميات من الذخيرة ، وتلقت في سنة 1841م شحنة أسلحة من المغرب قدرت بألف بندقية وبعض الحمولات من البارود والأسلحة وبعض الأسلحة التي اشتراها الأمير عبد القادر من المغرب التي كانت تأتي من جبل طارق وتمر عبر الحدود بمساعدة السلطان.[1]

المطلب الثاني : العلاقات التاريخية أثناء الثورة التحريرية

فيما يخص العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة ، فكانت المغرب من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام 1954م لعدة اعتبارات أولها قرب المسافة بينها وبين الجزائر ، إلى جانب التاريخ المشترك من لغة ودين وكذلك العادات والتقاليد الواحدة التي تجمع بين الشعبين الشقيقين ، وبالتالي أثر اندلاع الثورة التحريرية في عمق المجتمع المغربي الذي راح حكومة وشعبا يتضامن معها ومع الشعب الجزائري ، وقد تجلى ذلك في مطالبة السيد أحمد بلا فريج بوضع حد للمجازر المرتكبة ضد الشعب الجزائري ، كما كان للطلاب والشعب دورا في رفض القرار الذي طبقته فرنسا بقولها أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.[2]

---

[1] _ اسماعيل الغربي ، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،2007 ص267.

[2] _ مريم صغير ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954_1962م . الجزائر : دار الحكمة، 2010 ، ص155.

وفي هذا الإطار كانت سنة 1955 ميلاد الجيش المغربي الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بجبهة التحرير الوطني الذي استفاد من الحصول على الأسلحة التي مكنت من فتح الجبهة الغربية [1] ، حيث أن ثورة 1 نوفمبر 1954م هزت استقرار النظام الإستعماري في المنطقة كلها بشكل يفقد توازنه.

ولقد لعب المغرب الأقصى دورا فعالا في التضامن والإشتراك في المقاومة الجزائرية وذلك بغية تحقيق أهداف ألا وهو إخراج الإستعمار الفرنسي من كافة الأقطار المغاربية حيث اتصل الوفد الخارجي لقيادة الثورة الجزائرية في مصر أواخر سنة 1954م بقيادة الحركة المغربية بقيادة المجاهد الحسين الكاردي في مهمة ربط الإتصال لمسؤولي المقاومة والتنسيق بين مقاومة البلدين ودار موضوع هذا الإجتماع حول مناقشة المخطط الذي تطمح له القيادة الجزائرية.[2]

لقد مثل اندلاع المقاومة في المغرب وإحياء جبهة وهران الجزائرية حدثا مهما في تاريخ القطرين الشقيقين ، خلف نتائج كبرى على العلاقات الجزائرية المغربية وانعكاسات واضحة على السياسة الفرنسية في المنطقة .

---

[1] _ معمر العايب ، مؤتمر طنجة المغربي ، دراسة تحليلية تقييمية . الجزائر : دار الحكمة، 2012 ، ص113.

[2] _ وليد عبد الحي ناصيف ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 ط1 ، ص89.

لقد أخذت قضية المغرب منعرجا حاسما في ظل مماطلات الإدارة الفرنسية، واستعد رجال المقاومة المغربية في تنسيق محكم مع جبهة التحرير الجزائرية لفتح جبهات المواجهة العسكربة وإعلان الثورة وذلك بدء بتنسيق مهام التسليح وإنشاء مراكز التدريب المشتركة ووصولا إلى توحيد الجبهتين في إطار وحدة المغرب العربي .

ومنذ اندلا ع الثورة أشرف العربي بن مهيدي وعبد الحفيظ بوصوف وهواري بومدين على تنفيذ عدة هجمات طالت الأهداف الفرنسية في المناطق المتاخمة للحدود المغربية وصولا إلى مدينة تلمسان ، ونفذت عدة عمليات عسكرية في الريف المغربي خاضتها فرق جيش التحرير المغربي .

كما اتفق الطرفان الجزائري والمغربي على مبادئ سياسية مشتركة عملا على تجسيدها وهي تتمثل أساسا في وحدة واستمرارية الكفاح إلى أن يتجسد استقلال المغرب العربي التام ، وقد جسدت في الميدان مبادئ الكفاح المشترك بين المجاهدين الجزائريين والمقاومين المغربيين .[1]

[1] _ بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 . بيروت : دار المغرب الإسلامي ، ط1 ، 1997 ، ص40.

تسلحت الجبهتين الجزائرية والمغربية من بواخر الأسلحة القادمة من مصر، ونظرا لجهود أحمد بن بلة الكبيرة في الحصول عليها وحاجة الثورة الجزائرية إليها حصل الاتفاق في القاهرة على أن تكون حصة الجزائر الثلثين وحصة المغرب الثلث .[1]

وبحثت لجنة التنسيق في الناظور عن مصادر أخرى للتسليح والتموين منها تبرعات المواطنين والشراء من الإسبان والمهربين ، وتم الاتفاق بين الطرفين على الحفاظ على حصة القسمة السابقة وتعميمها لشراء الذخيرة والمال .[2]

تم التنسيق بخصوص إقامة قواعد خلفية لجيش التحرير الجزائري في منطقة الريف والمناطق المتاخمة للحدود الجزائرية ، وذلك قصد الإستفادة منها في التمركز والتدريب ، وكانت قيادة الثورة وفرق جيش التحرير الجزائري تلجأ إلى هذه المراكز المهيأة وتنسق عملها مع جيش التحرير المغربي .[3]

---

[1]_ مولود قاسم نايت بلقاسم ، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر. قسنطينة : دار البعث 1983 ، ص211_213.

[2]_ محمد حمو الأدريسي ، الحركة الوطنية في الشمال ودورها في استقلال المغرب والجزائر . طنجة : مطابع البوغاز،1994 ص 97.

[3]_ عبد الله رشيد ، كفاح المغاربة في سبيل الإستقلال والديمقراطية . الدار البيضاء : الشركة الجديدة للمطابع المتحدة ، 2004 ، ص374_376.

المبحث الثاني : العلاقات التاريخية بين البلدين بعد الإستقلال.

المطلب الأول: العلاقات بين الجزائر و المغرب بعد الإستقلال

مباشرة وبعد الاستقلال الجزائري في 05 جويلية 1962م عاد المغرب ليطرح قضية الحدود من جديد ، وأصبحت الجزائر دولة مستقلة تواجه مأزق أمني آخر من استعمار فرنسي طمس تاريخها في مدة تقارب 132 سنة إلى دولة مجاورة لديها غايات وسياسات توسعية تصل إلى أقصى الجنوب ، وقد شهدت المنطقة خلال هذه الفترات محاولة مغربية لاحتلال المراكز المتنازع عليها.

وفي ظل هذه الأجواء المتواترة بين البلدين أعاد الملك المغربي الحسن الثاني ومن خلال زيارته للجزائر في الفترة الممتدة بين 13_15 مارس 1963م فتح ملف الحدود إلا أن هذه اللقاءات لم تصل إلى أي نتيجة ، ومن جانبها تحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد الإفريقي حيث وفي تاريخ 28 جوان 1963م صادقت على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي يقر بالمحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار وطبقا للمبدأ القانوني[1] " uti passidetis" الذي ينص على ثبات الحدود وقداستها وبقي موقف

[1]_ عبد القادر رزيق المخادمي ، نزاعات الحدود العربية . الجزائر : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص128.

المغرب متحفظ بعد صدور دستور الجزائر الجديد سنة 1963 ظهر الموقف الرسمي للجزائر في المسألة المتعلقة بالحدود

" الجزائر موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب ".

المطلب الثاني : الإتحاد المغاربي .

بعد استقلال الجزائر عام 1962م كان بناء المشروع المغاربي في قلب المفاوضات بين البلدان الثلاثة ، حيث تم توقيع اتفاقيات الرباط في عام 1963م التي نصت على تحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة تجاه السوق الأوروبية المشتركة ، وتنسيق مخططات التنمية وسياسة التبادل التجاري .[1]

وقد وقع قادة أقطار المغرب العربي في السابع عشر من شهر فبراير سنة 1989م معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي إيذانا ببدء المسيرة المشتركة لمواجهة مختلف المشاكل والتحديات داخليا وخارجيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وأمنيا مواجهة جماعية ، انطلق الحدث التاريخي في القمة المغاربية التي عقدت في مدينة مراكش في الفترة 16_17 من شهر فبراير 1989م ، حيث وقع القادة المغاربة الخمسة على وثائق ثلاثة وهي :

_ إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

[1] _ أحمد عيسى الشرقاوي ، أزمة منظمة الوحدة الإفريقية وقضية عضوية البوليزاريو .الجزائر: مجلة السياسة الدولية ، العدد : 69 يوليو 1982 ، ص102.

ـ قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات مقترحات لجانها الفرعية

ـ معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

أهداف اتحاد المغرب العربي:

أهداف سياسية:

إن من الأهداف السياسية للإتحاد تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها بذلك يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.[1]

أهداف أمنية:

تعمل دول الإتحاد على صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.[2]

أهداف اقتصادية :

ترمي دول الإتحاد إلى تحقيق تنمية صناعية ، زراعية ، وتجارية واجتماعية للدول الأعضاء ، مع اتحاذ ما يلزم من وسائل بغية إنشاء مشاريع مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الميدان.

---

[1] ـ المادة 2 من معاهدة الإتحاد.

[2] ـ جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي ، دراسة قانونية وسياسية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر 2004 ص92.

أهداف ثقافية :

تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة من معاهدة الإتحاد على إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي وصيانة الهوية القومية.[1]

المبحث الثالث : العلاقات بين البلدين على عهد الرئيس بوتفليقة.

المطلب الأول : تعزيز التعاون وتمتين العلاقات بين البلدين.

عندما توفي الملك الحسن الثاني في عام 1999م ،انتقل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المنتخب حديثا في هذه المناسبة إلى الرباط ، حيث تكلم بحرارة عن مستقبل العلاقات بين البلدين ، قابله استعداد مماثل من الملك الشاب محمد السادس لبدء عهد جديد مع الجزائر.[2]

كما عبر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للملك محمد السادس في رسالة وجهها له بمناسبة احتفال المغرب بأحد أعياده الوطنية عن عزمه الراسخ على مواصلة العمل مع

---

[1] _ صبيحة بخوش ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصاجي والمعوقات السياسية ، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، طبعة 2011 ، ص205.

[2] _ توفيق المدني ، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل. دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2006 ، ص32.

العاهل المغرب على تمتين وشائج القربى وعلاقات الأخوة وحسن الجوار والتعاون بين البلدين والشعبين .

وقال بوتفليقة في نص الرسالة التي نقلته وكالة الأنباء الجزائرية : " إنني إذ أشارككم الأفراح بهذه المناسبة أغتنمها لأجدد لكم عزمي الراسخ على مواصلة العمل معكم على تمتين وشائج وعلاقات الأخوة وحسن الجوار بين بلدينا وشعبينا ".

وفي غمرة الربيع العربي شهدت العلاقات بين الجزائر والمغرب نوعا من التقارب بعد توتر استمر أعوما ، وخصوصا بهدف إحياء اتحاد المغرب العربي.

وأعلن عن عقد قمة للإتحاد الذي يضم إلى الجزائر والمغرب كل من موريتانيا وتونس وليبيا قبل نهاية 2012م ، وفي حال انعقادها ستكون هذه القمة الأولى منذ 1994م.[1]

المطلب الثاني : اشتعال الحرب الإعلامية بين الجزائر والمغرب .

دعا وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة المغرب إلى ضبط النفس معتبرا التصريحات الصادرة من الجار بشأن الموقف الجزائري من الصحراء الغربية بغير المسؤولة وغير المقبولة ، واشتعلت حرب إعلامية بين الطرفين بعد إعلان بوتفليقة أن بلاده لاتزال على قناعة بضرورة توسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل حقوق الإنسان في الصحراء ، واتهمت

[1] توفيق المدني، نفس المرجع السابق.

وكالة الأنباء المغربية الرسمية الجزائر بافتعال قضية الصحراء الغربية من أجل خدمة مخططاتها في الهيمنة على المنطقة.

أدان وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة التصريحات غير المسؤولة وغير المقبولة الصادرة من المغرب بعد دعوة الرئيس الجزائري إلى احترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

ودعا لعمامرة الأشقاء المغاربة إلى ضبط النفس ردا على برقيات صدرت في وكالة الأنباء المغربية الرسمية ضد موقف الجزائر من القضية الصحراوية وبيان صادر عن حزب الاستقلال يتحدث عن احتلال الجزائر لأقاليم مغربية .

كما جاءت رسالة التهنئة التي بعث بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى زعيم جبهة البوليساريو لتصب الزيت على النار عندما جدد موقفه بدعم حركة البوليساريو الأمر الذي أدى إلى رد فعل من المغرب لجهة اعتذار الملك محمد السادس عن المشاركة في قمة طرابلس.

كما أن التوجه نحو التطبيع بين الجزائر والمغرب وفتح الحدود بين البلدين[1] لمرور الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال تعرض لانتكاسة بسبب ما وصفته الرباط بانحياز الجزائر

[1]_ توفيق االمدني ، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل . دمشق : منشورات : اتحاد الكتاب العرب ، 2006 ، ص32.

ضد المصلحة العليا للمغرب ، كما أن وصف جبهة البوليساريو بأنها حركة تحرير اعتبرته الحكومة المغربية تجاهلا لأغلبية الصحراويين المتشبتين بانتمائهم للمغرب.

وكان للمجزرة الرهيبة التي راح ضحيتها 36 مدنيا جزائريا على يد الجماعة الإسلامية المسلحة التي تقول الجزائر أن لها قواعد خلفية في المغرب ، فتبخرت كل الآمال التي كانت معلقة على معاودة التطبيع بين الجزائر والمغرب من جديد.[1]

[1] _ توفيق المدني ، مرجع نفسه ، ص40.

لقد عرفت العلاقات الجزائرية المغربية تطورات مهمة فمنذ الاستعمار الفرنسي للجزائر ظل المغرب يساند الجزائر حيث قدم التمويل المادي والمعنوي للمقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر.

وبعد قيام الثورة التحريرية الجزائرية ظل المغرب داعما للقضية الجزائرية وأصبح منطقة عبور للأسلحة والمؤن وكانت الأسلحة تدخل عبر ميناء طنجة المغربي.

أما بعد استقلال الجزائر عرفت العلاقة بين البلدين توترا على ما يسمى بالحدود واندلعت حرب الرمال بين الجانبين, ومع مساندة الجزائر لقضية الصحراء الغربية وتمسك المغرب بأحقيته في الصحراء الغربية وأنها جزء من الأراضي المغربية ازدادت العلاقة توترا وازدادت الاتهامات بين البلدين حيث اتهم المغرب الجزائر بأنها تدعم البوليساريو بالأموال والسلاح وهذا ما نفته الجزائر.

و مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم سنة 1999 توقع المغرب أن العلاقة ستتحسن مع الجارة الجزائر إلا أن العلاقة بقيت على حالها ولم تعرف أي تقدم أو تحسن ملحوظ في العلاقات بين البلدين.

الفصل الثاني :

مسالك التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية

الفصل الثاني : مسالك التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول : قضية الصحراء الغربية

أكثر من أربعين عاما هي عمر النزاع على الصحراء الغربية الذي استطال بين المملكة المغربية وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أو البوليساريو polisario منذ عام 1975م ، وقد مرت القضية بفترة ركود طويلة أعقبت وقف إطلاق النار بين المتصارعين منذ 1991م وإصرار كل منهما على موقفه ، وقد فشلت كل المفاوضات العلنية والسرية بما فيها الجهود الدبلوماسية التي قام بها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق والمبعوث الشخصي للأمم المتحدة منذ مارس 1997م ، حتى أعلن كوفي عنان استقالة مبعوثه الشخصي في 12 جوان 2004م.

ويعد نزاع الصحراء الغربية من أقدم النزاعات في القارة الإفريقية ، كما أنه نزاع عربي ــ عربي[1] ، حيث أن أطرافه عربية وإفريقية في آن واحد وهي الجزائر وجبهة البوليساريو من جهة والمغرب من جهة أخرى ، كما كانت موريتانيا طرف أساسي في النزاع قبل انسحابها من النزاع بعد توقيع اتفاقية السلام مع جبهة البوليساريو وتنازلها عن القضية برمتها منذ السبعينات.

[1] ــ علي عبيد مجدي ، صراع الصحراء الغربية . مجلة السياسة الدولية ، العدد95 ، جانفي 1989م ، ص52.

المطلب الأول : التعريف بمنطقة الصحراء الغربية

تقع الصحراء الغربية في غرب القارة الإفريقية على امتداد شواطئ المحيط الأطلسي فيحدها من الشمال المملكة المغربية ، كما تحدها موريتانيا من الجنوب ، كما أن الجزائر تحدها من الشرق.[1]

تقدر مساحة الصحراء بنحو 284 ألف كم 2 ، ويبلغ طول ساحلها على الأطلسي 1110 كم ، أما حدودها البرية فتبلغ 2046 كم منها 443 كم مشتركة مع المغرب ، و 1561 كم مشتركة مع موريتانيا و 42 كم الجزائر.[2]

وتتكون جغرافيا من منطقتين هما الساقية الحمراء في الشمال ، وتمتد من مدينة العيون العاصمة باتجاه مدينة السمارة حتى الحدود مع الجزائر ، ويمتد إقليم وادي الذهب جنوبا من مدينة بوجدور حتى الحدود الموريتانية جنوبا ، ويقدر سكانها بنحو 250559 ساكن حسب تقدير الأمم المتحدة في جويلية 2001م ، وتضم الصحراء الغربية ثروات معدنية كبيرة ، حيث يوجد بها أكبر منجم للفوسفات منفرد في العالم تم اكتشافه سنة 1947م في منطقة بوجدور .

---

[1] _ محمد عصمت بكر ، الشعب الصحراوي قصة كفاح . دمشق : دار البحتري للدراسات والنشر ، 2000 ، ص56.

[2] _ علي الشامي ، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي . بيروت: الطبعة الأولى 1980 ، ص12.

وهناك دراسات واعدة في مجال التنقيب عن النفط ، هناك أيضا مناجم حديد يبلغ احتياطها 700 مليون طن في أزميلة وأغراشة ، يضاف إلى ذلك ثروة سميكة هائلة على طول سواحلها الأطلسية.

المطلب الثاني: البعد التاريخي لأزمة الصحراء الغربية :

تم ترسيم حدود ما كان يعرف من قبل الصحراء الإسبانية وفقا لأربع اتفاقيات فرنسية ــ إسبانية فيما بين 1900م – 1912م ، وذلك بعد تقسيم إفريقيا بين القوى الغربية عام 1884م في مؤتمر برلين ، وقد حصلت اسبانيا على المنطقة الساحلية وما يعرف بالداخلة حاليا .[1]

بينما أصبح المغرب محمية فرنسية عدا منطقة الريف الإسبانية ثم مدينة طنجة التي أصبحت دولية فيما بعد ، وظلت الصحراء الإسبانية تحت الحكم الإسباني حتى 1957م ، حين انسحبت السلطات المستعمرة عن الإقليم كرد فعل لتطورات سياسية جرت في إسبانيا وتزايدت المقاومة للإستعمار ، وقد تشكلت أول حركة سياسية صحراوية عام 1973م حول منظمة سياسية وعسكرية تأسست من شباب الطلاب اشتهرت باسم جبهة البوليساريو.

[1] ــ صلاح الدين حافظ ، حرب البوليساريو . بيروت :دار الوحدة ، 1981 ، ص281.

وفي أكتوبر 1975م أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها القاضي بإثبات أن للمغرب وموريتانيا روابط مع قبائل الصحراء ، بما لا يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير واستند المغرب على هذا القرار ، ووجهت المسيرة الخضراء وقوامها 350 ألف شخص نحو الصحراء حيث تخطت الحدود في نوفمبر 1976م.[1]

وفي نوفمبر 1975م أدت اتفاقيات مدريد التي أبرمت بين إسبانيا والمغرب وموريتاينا إلى تقسيم المستعمرة إلى منطقة شمالية وأخرى جنوبية وتسليمها إلى المغرب وموريتانيا على التوالي ، ومنذ ذلك الحين أصبحت المستعمرة تعرف بالصحراء الغربية وتمثل اتفاقية مدريد منعطفا حاسما في في القضية الصحراوية ، حيث أخرجت البوليساريو بدون أي مكسب ، كذلك ألغت دور الجزائر بعد أن كانت على تنسيق تام مع جارتيها المغرب وموريتانيا بخصوص تصفية الإستعمار من الصحراء ، ولذلك فقد جددت كل من ليبيا والجزائر اللتين كانت توفران التدريب والدعم العسكري تأييدهما لحركة البوليساريو .[2]

وتدفق الآلاف من الجنود والمدنيين من الدولتين إلى الصحراء ، كما رحل الآلاف من سكان المنطقة الأصليين ، وقد فر أكبر عدد من اللاجئين عام 1975م إلى تندوف بالصحراء الجزائرية ، تبعد نحو 500 كم شرق العيون ، ونحو 50 كم من الحدود مع

---

[1] _ سها رجب ، مرجع سابق ، ص132.

[2] _ محمد عصمت بكر ، مرجع سابق ، ص71.

الصحراء الغربية التي تنقسم حاليا إلى قسمين يفصلهما حائط رملي أقامه المغرب يبلغ طوله 2500م يطلق عليه المجاز الضيق.

ومن هذه المخيمات أعلنت جبهة البوليساريو استقلال الجمهورية الصحراوية العربية وأسست حكومة المنفى في فبراير 1976م ، واعترفت بها ليبيا والجزائر ، وهاجمت البوليساريو موريتانيا ، وعندما تخلت موريتانيا عن ادعاءاتها الإقليمية في 1979م تحرك المغرب لاحتلال القطاع الجنوبي وفرض السيطرة الإدارية عليه ، ومنذ ذلك الحين استمرت الجيوش المغربية والجيوش التابعة للبوليساريو في حرب مريرة حتى الإتفاق على خطة تسوية بين الطرفين بوساطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في 1991م ، ووفقا للخطة تم تنفيذ اتفاق رسمي ، وفي تطور هام عقد اجتماع بين جبهة البوليساريو والمغرب في مدينة العيون عاصمة المدن الصحراوية بهدف تقريب وجهات النظر بين الجانبيين وهو ما ترافق مع عدد من [1] المعطيات التي كان من شأنها أن تجعل هذا اللقاء حدثا تاريخيا طبقا لوصف الأمين العام للأمم المتحدة ، وأول هذه المعطيات أن هذا اللقاء بعد موافقة المغرب والبوليساريو على مقترحات ذات طابع وقائي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة إلى طرفي النزاع ، وقال الدكتور بطرس غالي أنه تلقى ردودا إيجابية على تلك المقترحات ، والمعطى الثاني هو بداية تجاوز التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية ، حيث جاء هذا اللقاء بناء على دعوة مغربية

[1] _ عبد الوهاب حقي ، البوليساريو : جيش وشعب . بيروت :دار المنارة للدراسات والترجمة ، 1987 ، ص32.

وكاستجابة من عبد اللطيف الفيلالي وزير الخارجية المغرب للطلب الذي تقدم به رضا مالك وزير الخارجية الجزائري بأن تقوم المغرب بمبادرة لفتح الحوار.[1]

وقد رأى المراقبون في ذلك إشارة إلى دخول الجزائر على خط التسوية السلمية ، أما المعطى الثالث فيتمثل في حل وسط خارج التسوية طرحه الدكتور بطرس غالي أثناء زيارته للمنطقة ويتمثل في صياغة حكم ذاتي أو تسيير ذاتي يمارسه الصحراويون في شؤون الدفاع والأمن والسياسة الخارجية.

ومع وصول مسلسل التسوية الأممية للأزمة ، أخذت الأمم المتحدة تدفع في اتجاه مشروع حل سياسي متفاوض عليه وهو ما أدى لتعيين جيمس بيكر كمبعوث شخصي للأمين العام للأمم المتحدة يضطلع بوظيفة رعاية التفاوض حول هذا المشروع وتقريب وجهات النظر إزاءه ، وهو ما تم بشكل واضح في لقاء برلين في سبتمبر 2000م والذي أعلن فيه المغرب استعداده للدخول في حوار صريح حول موضوع الحل السياسي ، مما أدى لقلب التوازن المغربي الجزائري بخصوص قضية الصحراء ، لاسيما بعد إعلان الأمم المتحدة لمشروع اتفاق الإطار الخاص بالحكم الذاتي في جويلية 2001م والذي قوبل بمعارضة

[1] _ أحمد مهابة ، الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة . مجلة السياسة الدولية ، العدد177 ، جوان 1994 ، ص24.

جزائرية شديدة إلى جانب هذا التحول الإستراتيجي في تدبير الأمم المتحدة لنزاع الصحراء الغربية .[1]

يستند الموقف الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية إلى ثلاثة ركائز أساسية هي أساس أي تحرك سياسي واستراتيجي إذ:

- تعتبر الجزائر طرفا مهتما بالموضوع ، والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الأساس.
- أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليمية اتجاه إقليم الصحراء الغربية.
- حق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي.[2]

المبحث الثاني : قضية الحدود.

المطلب الأول: الخلاف الحدودي.

هو الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها كما تركها الإستعمار الفرنسي في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الإستعمار والذي تمثل معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845م إطارا مرجعيا لها ، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة إسيلي في 14 آب أغسطس 1844م بسبب دعمه لثورة الأمير عبد

[1] _ ليلى خليل بديع ،أضواء وملامح عن الساقية الحمراء ووادي الذهب . بيروت :1997 ، ص24.

[2] _ اسماعيل معراف غالية ، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1995 ، ص 100_101

القادر ، وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر ، إلا أن الإتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب أي منطقة تيندوف في وضعية غامضة ، وقد تلت هذه الإتفاقية عدة اتفاقيات في 1901 و 1902 كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الإستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر مما كان يفضي للإنتقاص التدريجي في التراب المغربي ، ومنذ حصول المغرب على استقلاله ومشكلة الحدود مع الجزائر مطروحة إلا أنها تؤجل حتى لا تعتبر طعنا للثورة الجزائرية ، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في يوليو تموز 1962م ويتجدد طرح المشكل ، وقد نجم عن هذا الخلاف الحدودي مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر أكتوبر 1963م ، حيث تقدم المغرب نحو تندوف ، وفشلت المفاوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر بين الجزائر والمغرب ، وحضرها عن الجزائر عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية آنذاك .[1]

وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وإفريقية ، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964م بعض أسباب النزاع ، إلا أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية

---

[1] _ تاج الدين الحسيني ، وسائل السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية . أطروحة دكتوراه كلية الحقوق الرباط ، 1984 ، ص 469.

تندوف بقي عالقا خصوصا بعد اكتشاف الحديد بها وتحدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة.[1]

حرب الرمال :

بداية الحرب كانت في سبتمبر 1963م بتحركات من الجيش الملكي المغربي والجيش الجزائري على طول الحدود بين البلدين ، وقد اجتازت بعض الوحدات للقوات الملكية المغربية الحدود الجزائرية على مستوى ولاية بشار وتمركزت في منطقة حاسي البيضاء .[2]

وكانت المرحلة الممتدة من أول أكتوبر لغاية 5 نوفمبر 1963م مرحلة الإشتباكات في ثلاث مناطق تندوف وكولومب بشار في الجزائر وعين فقيق في المغرب ، ولقد أطلق على هذه الإشتباكات اسم حرب الرمال ، وتجدر الإشارة إلى الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المتنازع عليها ، بالإضافة إلى كون هذه المناطق غنية بالحديد والفحم.[3]

---

[1] _ علي الشامي ، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي . ص214 ، بيروت :دار الكلمة ، 1980،ص 214

[2] _ مصطفى صايح ، تطور العلاقات الجزائرية المغربية : رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية 1995 _1996 ، ص23.

[3] _ عبد القادر محمودي ، النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي . الجزائر : المؤسسة الوطنية للإتصال 2002 ، ص245.

المطلب الثاني : قضية غلق الحدود .

تعود قضية غلق الحدود البرية الجزائرية المغربية إلى عام 1994م عندما قامت مجموعة إرهابية بمهاجمة فندق في 24 أوت 1994 بمراكش ، وتم إطلاق النار فيه ، مما يدل على همجية العمل الإرهابي ، فقامت السلطات المغربية باصدار قرار كان باتهام السلطات الأمنية الجزائرية وبالضبط في جهاز المخابرات دون تقديم أي دليل .

بعد ذلك أصدرت السلطات المغربية قرار يقضي بفرض التأشيرة على الجزائريين الداخلين إلى الأراضي المغربية ، وللأسف كان هذا القرار أحادي الجانب أي من جانب طرف واحد ، في حين برأ القضاء المغربي السلطات الأمنية الجزائرية من التهم المنسوبة إليها ، ولا علاقة بمنفذ هجمات مراكش بالسلطات الجزائرية ولا يوجد أي دليل إثبات يربط العلاقة بينهما.

من المعلوم في ذلك الوقت كانت الجزائر تمر بأزمة أمنية المتمثلة في الإرهاب ، والسلطات الأمنية نفسها كانت تحارب الإرهاب ، بعد ذلك صدر قرار أحادي من طرف السلطات الجزائرية ردا على التأشيرة التي فرضت على الجزائريين الذين لا دخل لهم ولا ناقة ولا جمل لهم في المشاكل السياسية بين البلدين قامت الجزائر بغلق الحدود بين البلدين دون اعطاء أي اعتبار للعائلات الجزائرية المغربية التي تزور بعضها في ذلك الوقت هنا تأزمت

العلاقات السياسية الجزائرية المغربية ، وتعتبر مسؤولية غلق الحدود بين البلدين مسؤولية حكومتين ونظامين من ضحاياه الشعب الجزائري والمغربي خاصة بين العائلات[1] الجزائرية المغربية التي تربط بينهما علاقة مصاهرة وزواج ، فهؤلاء هم أكثر المتضررين من غلق الحدود البرية خاصة إذا علمنا أن حجز السفر على الطائرة يكلف الكثير بحيث ينفق الشخص المسافر أضعاف مضاعفة مقارنة بالتنقل عبر البر في مسافة قصيرة جدا .

سنة 1996م أقامت الجزائر الدنيا ولم تقعدها بعد أن صرح السيد محمد بوستة بصفته الأمين العام لحزب الإستقلال في برنامج الواجهة الذي كانت تقدمه القناة الثانية المغربية أن سياسة حزبه الخارجية ستكون في حالة مشاركته حول العمل على استعادة المناطق المغربية المحتلة في شمال المملكة وفي جنوب شرقها ، فجندت الجزائر وسائل إعلامها على مختلف مشاربها للتنديد بموقف حزب الاستقلال من قضية الحدود المغربية الجزائرية الشرقية.[2]

---

[1] _ محمد رضوان ، منازعات الحدود في العالم العربي . الجزائر : إفريقيا الشرق 1999 ، ص30.

[2] _ صلاح الدين العقاد ، السياسة والمجتمع في المغرب العربي .القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1971 ، ص47_49.

المبحث الثالث : مسالك التسلح و الصراع في القارة الإفريقية

المطلب الأول : مسالك التسلح

تشهد المنطقة المغاربية سباق تسلح حقيقيا يبدو ابلغ تعبير عن أزمة العلاقات بين الجزائر والمغرب واستحالة بناء المغرب العربي دون تسوية النزاع الصحراوي بصورة ترضي البلدين، و تضع حدا للخصومة التي نشأت بينهما اثر استقلال الجزائر في أوائل الستينات[1].

فقد استغلت الجزائر تحسن مداخيلها النفطية لإطلاق برنامج واسع لتحديث منظومتها العسكرية بازدياد حجم الواردات الحربية من روسيا .

و تؤكد دراسة لـ (فوركاست أنترناشيونال) و هي منظمة مختصة في مسائل الدفاع، إن الجزائر إحدى الدول الإفريقية التي تصرف أموالا طائلة في مجال التسلح ،ففي 2008 م خصصت موازنتها العامة 4,4 مليار دولار لوزارة الدفاع ، كما أنها صرفت منذ أواخر التسعينات ما معدله 2,3 مليار دولار سنويا لشراء تجهيزات و معدات حربية .

و قد لخصت (فوركاست أنترناشيونال) مغزى هذه الأرقام فيما يلي " تعد الجزائر مع الهند و الصين ، أحد أهم زبائن المركب العسكري الروسي و بذريعة الاحتماء من التهديد الجزائري ازدادت حمية المغرب في تسليح جيشه فقد خصص في 2008 م حوالي 40 % من مداخليه للنفقات الأمنية كما رفعت موازنة صندوق شراء معدات الجيش الملكي و تسليحه من 600 مليون دولار إلى 1,3 مليار دولار ، و سمح له بطلب قروض قيمتها

[1] البرصان احمد سليم ، جيو بوشيكيا الأمن القومي العربي . مجلة المستقبل العربي ، العدد 17 يونيو، 2004 ، ص 30.

9,3 مليار دولار ستمولها موازنات السنوات المقبلة و لا تتردد المملكة المغربية ، حين تعوزها الموارد المحلية ، في طلب دعم الدول الخليجية لتمويل بعض نفقاتها العسكرية ، ففي 2005 م أهدتها الإمارات العربية المتحدة 40 دبابة كانت قد اشترتها من سويسرا و في 2007 م أبدت المملكة العربية السعودية استعدادها لدفع فاتورة طائرات فرنسية أراد الجيش المغربي شرائها ردا على شراء الجزائر عشرات الطائرات الحربية الروسية الصنع[1].

ولا يمكن فهم سباق التسلح المغاربي دون الإشارة إلى دور بعض الدول الأوروبية في تأجيج التنافس العسكري بين الجزائر والمغرب، ويمكن القول إن رغبة فرنسا واسبانيا في زيادة صادراتها من الأسلحة إلى المنطقة المغاربية زادت توتر العلاقات بين البلدين، وعسرت تحقيق وحدة مغاربية بقيت حبرا على ورق منذ توقيع معاهدة مراكش 1989 م [2] .

المطلب الثاني: الصراع في القارة الافريقية

أحدثت الوكالة المغربية للتعاون الدولي سنة 1986 م وهي جهاز مرن و فعال لتنفيذ سياسة التعاون التي تنتهجها الحكومة المغربية .

تتحدد مهمة الوكالة المغربية للتعاون الدولي في تفعيل و تنمية مختلف العلاقات الثقافية و العلمية و التقنية مع الدول الشقيقة و الصديقة في إفريقيا في إطار التعاون جنوب جنوب ، كما تضع الرأسمال البشري في صلب إستراتيجيتها

---

[1] أحمد طربين ، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ص 19 .

[2] أحمد طربين ، المرجع نفسه ص 20

و تتدخل الوكالة في مجالات متعددة و مختلفة يمكن حصرها في ثلاثة محاور أساسية : تكوين الأطر ، التعاون الاقتصادي و المالي و المساعدة الإنسانية[1]

تكوين الأطر :

إن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للمملكة أعطت نفسا جديدا وقويا للتعاون الثنائي في ميدان تكوين الأطر الإفريقية في مؤسسات التعليم العالي التقني والمهني، ويشكل هذا المجال أحد أقدم أنشطة الوكالة المغربية للتعاون الدولي والذي أعطى نتائج ملموسة و مستدامة .

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة المغربية أصبحت القبلة المفضلة لعدد من الطلبة الأجانب خاصة الأفارقة ، الذين يرغبون في متابعة دراستهم العليا في مختلف الجامعات و التخصصات

وقد استقبلت المؤسسات العمومية المغربية برسم الموسم الأكاديمي 2008 . 2009 م 7046 طالبا من أصل 41 دولة افريقية [2]

التعاون التقني

يترجم التعاون التقني في صيغ ثنائية من خلال الاتفاقيات الموقعة مع عدد من الدول الإفريقية الشريكة أو في صيغ ثلاثية تجمع المغرب و الدول المانحة ، و منظمات دولية أو

---

[1] محمد عيسى الشرقاوي ، أزمة منظمة الوحدة الإفريقية، عدد 69 ، جوان 1982 ، ص 162

[2] محمد رضوان ، منازعات الحدود في العالم العربي ، الجزائر : إفريقيا الشرق ، 1999 ص 232

مقدمي التمويلات ، و يقدم التعاون الثلاثي عدة امتيازات تمكن دول الجنوب من الاستفادة من الخبرات المنجزة على الأرض الإفريقية .

و يسجل المغرب حاليا عدد من الطلبات الواردة من دول أجنبية خاصة الدول الإفريقية للاستفادة من الخبرة والتجربة المغربية المكتسبة في عدة ميادين كالصحة، الفلاحة الصيد البحري ، الموارد المائية ، البنية التحتية ، العدل ، ..... الخ [1]

التعاون الاقتصادي و المالي :

يحتل التعاون الاقتصادي و المالي مكانة مهمة ضمن أنشطة الوكالة المغربية للتعاون الدولي بحكم تنوع و تعدد الأنشطة المنوطة بها، حيث يعرف هذا النشاط ديناميكية متصاعدة لدعم مشاريع التنمية مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء

ففي هذا المضمار تعطي الوكالة الأولوية للمشاريع المدرة للدخل و التي لها تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن طلبات الدعم المالي والتقني الذي توفره الوكالة المغربية من أجل بلورة المشاريع التنموية لفائدة الدول الأجنبية وخاصة دول القارة الإفريقية في تزايد مستمر هذا النوع من النشاط يمثل القيمة المضافة التي لا يستهان بها لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية.

إن المغرب على وعي تام بأن أهم الآليات الدبلوماسية التي يجب توظيفها في الحقل الإفريقي ترتكز على عنصرين الأول متعلق بالدبلوماسية الاقتصادية أهمها اتفاقية أنبوب

[1] محمد عيسى الشرقاوي ، مرجع سابق ص 164

الغاز مع نيجريا الذي يربط إفريقيا مع أوربا، و كذا دعم الاستثمارات الخارجية في مناطق محددة كما كان الحال مع دول غرب إفريقيا. أما العنصر الثاني جعل الإنسان الإفريقي مصب الأولويات لتحقيق أهداف التنمية [1]

ورغم أن الجزائر تعتبر من أقوى الاقتصادات في المنطقة بحكم ثروتها الباطنية الكثيرة و بحكم منهجها الاقتصادي الحذر والمتدرج في مسألة انفتاح السوق فإن حضورها يعتبر الأضعف مقارنة مع المغرب يتحدث الكثير عن انتصار مغربي في مجال التوسع الاقتصادي في القارة الإفريقية ويضيف المراقبون أن الجولة الأخيرة للملك محمد السادس قد عمقت الفارق بين البلدين في هذا الجانب [2] .

كما وقع المغرب مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع بلدان افريقية جنوب الصحراء، تتعلق بالجانب التجاري والاستثماري وتتخذ هذه الأخيرة شكل اتفاقيات تجارية واتفاقية تشجيع و حماية الاستثمار، واتفاقيات عدم ازدواجية الضريبة واتفاقيات تقضي بمنح امتيازات جمركية متبادلة لبعض المنتوجات، كما أتجه المغرب نحو إبرام اتفاقيات ذات طابع جهوي وعالمي، وهكذا سيتم قريبا التوقيع بشكل نهائي على اتفاقية تجارية واستثمارية وقعت سنة 2008 م مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا.

---

[1] محمد رضوان ، مرجع سابق ، ص 234

[2] أحسن العايب ، البعد الأمني لسياسة و دبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1992 ، ص 56

(الايموا)، وتنص هذه الاتفاقية على إعفاءات كاملة أو تخفيضات على مستوى الجمارك والضرائب لبعض المنتوجات.[1]

الدور الدبلوماسي للجزائر في القارة الإفريقية

لعبت الجزائر أدوارا مهمة في الكثير من الملفات الإفريقية كإيفاد الملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن التي تتولاها الأمم المتحدة في النزاع بين إثيوبيا واريتريا، والنزاع بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق، كما يذكر كذلك دورها في اتفاق الجزائر المبرم في 04 جويلية 2006 م لإحلال السلام والأمن في إقليم كيدال وفي قضايا منطقة الساحل عموما.

كما تعتبر الجزائر من الدول المؤسسة للإتحاد الإفريقي واعتمدت دعم الحركات التحررية كالقضية الصحراوية ومحاربة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا والمشاركة في مختلف الملتقيات والمؤتمرات الإفريقية والسعي لتكريس أهداف الاتحاد الإفريقي التكامل السياسي والاقتصادي و ضمان الاستقرار .

كما شكلت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد التي قادتها الجزائر منذ انطلاقها عام 2001 م بلوزاكا (زامبيا) احد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية و التي سمحت لها بإثراء سجلها على مستوى القارة السمراء جاءت هذه الشراكة التي بادر بها

[1] محمد رضوان ، مرجع سابق ، ص 236

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتابوامبيكي واولوسغون وأباسانجو لتضع خارطة طريق لبناء إفريقيا و تكون بديلا لتسوية تعقيدات القارة الإفريقية المتراكمة[1] .

[1] محمد علي الفوزي ، في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 2006 ، ط 1 ، ص 319

عرفت العلاقة بين الجزائر والمغرب توترا كبيرا وخصوصا بعد أن ساندت الجزائر القضية الصحراوية واعترفت بها كدولة وطالبت بتصفية الاستعمار وإجراء استفتاء للصحراويين من أجل نيل الاستقلال واعتبرت الصحراء الغربية آخر مستعمرة إفريقيا حيث اعترفت بها أكثر من ثمانين دولة وانضمت إلى الإتحاد الإفريقي إلا أن المغرب ظل متشبثا بالصحراء الغربية و أنها جزء من الأراضي المغربية مع منح الصحراويين استقلالا ذاتيا وهذا ما رفضته جبهة البوليساريو.

كما أن مشكل الحدود ظل معضلة بين البلدين رغم ترسيم الحدود إلا أن تصريحات بعض القادة المغاربة وادعائهم الأحقية على كل من ولاية تندوف و بشار جعل من العلاقات بين البلدين متوترة.

كما أغلقت الحدود بين البلدين نتيجة التوتر الأمني إثر التفجيرات الإرهابية بمراكش واتهام المغرب للجزائر بالوقوف وراء هذه التفجيرات بدعمها للجماعات الإرهابية التي قامت بتفجير نزل بمدينة مراكش المغربية وهذا ما نفته الجزائر حيث قام المغرب بفرض التأشيرة على الجزائريين القادمين إلى الأراضي المغربية مما جعل الجزائر تقوم بعمل مماثل وقامت بغلق الحدود بين البلدين. كما كان للجزائر والمغرب دور فعال في القارة الإفريقية على المستوى السياسي والاقتصادي وتنافسها من اجل كسب تعاطف اكبر من الدول الإفريقية.

كما أن كل من الجزائر والمغرب بدأتا في سباق تسلح وتطوير ترسانتهما العسكرية كأن حربا تلوح في الأفق مما جعل كل طرف يتخوف من الآخر.

الخـــاتمـــة

لقد كانت العلاقات الجزائرية المغربية دوما متوترة فمنذ الاستقلال و مع ظهور أزمة الحدود بين البلدين و نشوب حرب الرمال ازدادت العلاقة أكثر توترا بالرغم من المساعي الدولية الحثيثة لرأب الصدع و تسوية الخلاف إلا أن هناك مشكل آخر ظهر على الساحة ألا و هو مشكل الصحراء الغربية حيث ظهر الخلاف من جديد وظلت الجزائر تساند القضية الصحراوية في حين ادعى المغرب أن الصحراء الغربية جزء من الأراضي المغربية .

و من خلال دراستنا لكل من النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب ولقضية الصحراء الغربية توصلنا إلى أهم الاستنتاجات التالية:

- إن الحدود الجزائرية المغربية كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي و منه بقيت الحدود مقسمة كما كانت عليه في العهد الاستعماري.
- إن نشوء النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب كان سبب الاختلاف حول أساس الحدود، و تحديد مجالات السيادة حول أقاليم ذات أهمية اقتصادية تعتبرها المغرب أقاليم مغربية استنادا إلى مرجعية تاريخية، وتعتبرها الجزائر جزءا من سيادتها لأنه كان لها الفضل في تحريرها من الاستعمار الفرنسي.
- كما شكل الاتحاد المغاربي انتكاسة بسبب المشاكل السياسية و أهمها مشكل الصحراء الغربية و عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لدى القادة المغاربة.

- كما تم غلق الحدود بين البلدين نتيجة لاعتبارات أمنية و سياسية و اقتصادية حيث التهريب للسلع من و إلى البلدين و تجارة المخدرات و السلاح، حيث يعتبر المغرب منطقة عبور للمخدرات و السلاح نحو الجزائر.
- كما أن النظامين السياسي مختلفين ، حيث أن اختلاف طبيعة النظامين في الجزائر و المغرب كانت أحد الأسباب التي أعاقت سيناريو توطيد العلاقات بين البلدين حيث توالى عدة رؤساء على الجزائر أخرهم عبد العزيز بوتفليقة الذي كان ينظر إليه أن العلاقات ستتحسن مع مجيء هذا الأخير إلا أن العلاقة بقيت على حالها .
- تبادل الاتهامات بين الدولتين حول إيواء التنظيمات الإرهابية ، هي أهم العوامل التي أدت إلى غلق الحدود من الجهة الجزائرية و فرض التأشيرة من قبل المغرب على الجزائريين فتفجيرات مراكش سنة 1994 م كانت بداية نقطة التحول في تاريخ العلاقات بين الجزائر و المغرب ، بعد اتهام المغرب للجزائر بالوقوف وراء هذه التفجيرات ، و دعم الجماعات الإرهابية و نفي الجزائر لهذه الاتهامات .

السباق نحو التسلح بين البلدين ، حيث يبدي المغرب تخوفا و قلقا كبيرا من التسلح الكبير للجزائر ، إذ احتلت الجزائر مراتب متقدمة من حيث تصاعد وتيرة الإنفاق على الميزانية العسكرية ، و رغم الوضعية الاقتصادية للمغرب احتلت مراكز متقدمة بعد الجزائر من حيث الترسانة و الإنفاق العسكري .

النتائج

- ظل المغرب يساند القضية الجزائرية ويدعم الثورة التحريرية إلى غاية الاستقلال.

- مع استقلال الجزائر توترت العلاقات بين الجزائر والمغرب واندلعت حرب الرمال في اكتوبر 1963م ، وذالك بسبب الخلاف على الحدود .

- مع مساندة الجزائر لجبهة البوليساريو زادت الخلافات والتوتر بين الجزائر والمغرب .

- تم غلق الحدود بين البلدين سنة 1994م بعد اتهام المغرب للجزائر بدعمه للجماعات الارهابية التي تبنت تفجيرات مراكش .

- الخلاف الجزائري المغربي أثر سلبا على قيام الاتحاد المغاربي .

- الخلاف الجزائري المغربي جعل الأخيرتين تتنافسان داخل افريقيا من أجل كسب تأييد أكثر ، وجعل بينهما سباق نحو التسلح .

التوصيات

* يجب وضع حلول وآليات لحل الخلافات بين البلدين وخصوصا قضية الصحراء الغربية لانها تمثل لب الخلاف .

* يجب ترك الخلافات السياسية جانبا والتفكير في تفعيل الاتحاد المغاربي ومراعاة مصلحة الشعوب .

* التفكير في إعادة فتح الحدود بين البلدين من أجل خلق حركة اقتصادية ومنفعة متبادلة بين الدولتين .

* إقامة شراكة في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية وتغليب المصلحة العامة

* التركيز على التسلح جعل هناك عدم ثقة بين البلدين مما كرس التوتر .

قائمة المصادر والمراجع

أمين البار، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية .الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، سنة 2014.

ـ أحمد النعيمي ،السياسة الخارجية.الأردن:دار زهران للنشر و التوزيع سنة 2009.

ـ أحمد سويلم العمري ، اصول العلاقات السياسية الدولية. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية 1959.

ـ إسماعيل حامت ، الحكومة المغربية و احتلال الجزائر.الجزائر : منشورات ثالة ، سنة2011.

ـ إسماعيل العربي ، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر . الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.

ـ أحمد عيسى الشرقاوي ، أزمة منظمة الوحدة الإفريقية و قضية عضوية البوليساريو . مجلة السياسة الدولية ، سنة 1982.

ـ إسماعيل معراف غالية ، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة1995.

ـ أحمد طربين، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة1987.

ـ أحسن العايب ، البعد الأمني لسياسة و دبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، مذكرة شهادة الماجستير ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر.

ـ أحمد مهابة ، الإستفتاء في الصحراء الغربية . مجلة السياسة الدولية، العدد 117،جوان 1994.

ـ بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962. بيروت : دار المغرب الإسلامي، سنة 1997.

ـ برصان احمد، جيوبوليتيكيا الأمن القومي. مجلة المستقبل العربي العدد 17،سنة 2004.

ـ توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، سنة 2006.

ـ تاج الدين الحسيني، وسائل السلام في العلاقات الدولية المعاصرة. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، السنة الرباط، سنة 1984.

ـ جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية و سياسية . الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، سنة2004.

ـ سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي. الإسكندرية: منشأة المعارف، سنة 1993.

ـ سها رجب، نزاعات الحدود في العالم العربي. القاهرة: مركز المحروسة للنشر و الخدمات، سنة2009.

ـ صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية. عمان : دار الحامي للنشر و التوزيع، سنة 2011.

ـ صلاح الدين حافظ، حرب البوليساريو . بيروت: دار الوحدة، سنة1981.

ـ صلاح الدين العقاد، السياسة و المجتمع في المغرب العربي. القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، سنة1971.

ـ عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ،سنة2010.

ـ علي صادق أبو هيف ، القانون الدبلوماسي . الإسكندرية: منشأة المعارف، سنة 1977.

ـ عبد القادر رزيق مخادمي، نزاعات الحدود العربية . الجزائر : دار الفجر للنشر و التوزيع ، سنة2004.

ـ علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي . بيروت: دار الوحدة، سنة1980.

ـ عبد الوهاب حقي ، البوليساريو جيش و شعب. بيروت : دار المنارة للدراسات و الترجمة، سنة1987.

ـ عبد القادر محمودي ، النزاعات العربية و تطور النظام الإقليمي العربي. الجزائر : المؤسسة الوطنية للإتصال، سنة2002.

ـ عبد الله رشيد، كفاح المغاربة في سبيل الإستقلال و الديمقراطية. الدار البيضاء: الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، سنة 2004.

ـ علي عبيد مجدي ، صراع الصحراء الغربية. مجلة السياسة الدولية، العدد 95جانفي 1989.

ـ كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية. الموصل : دار الكتب للطباعة و النشر ، سنة 1972.

ـ ليلي خليل بديع، أضواء و ملامح من الساقية الحمراء و وادي الذهب. بيروت: دار المنارة للدراسات و الترجمة، سنة 1997.

ـ محمد حمو الإدريس ، الحركة الوطنية في الشمال و دورها في استقلال المغرب و الجزائر. طنجة: مطابع البوغاز.

ـ محمد طه البدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. بيروت: دار النهضة العربية.

ـ محمد المجدوب، محاضرات في المنظمات الإقليمية الدولية. بيروت: مكتبة مكاوي، سنة1978.

ـ مريم الصغير ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية من 1954إلى 1962.الجزائر دار الحكمة 2010.

ـ مريم العايب ، مؤتمر طنجة المغاربي. الجزائر: دار الحكمة، سنة2012.

ـمولود قاسم نايت بالقاسم، ردود الفعل الولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر او بعض مآثر فاتح نوفمبر. قسنطينة: دار البعث، سنة 1983.

ـ مصطفى صايح ، تطور العلاقات الجزائرية المغربية. رسالة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية ، 1995_1996.

ـ محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي. الجزائر : افريقيا الشرق ، سنة1999 .

ـ محمد عيسى الشرقاوي ، أزمة منظمة الوحدة الإفريقية ، العدد 69،جوان 1982.

ـ محمد عصمت بكر، الشعب الصحراوي قصة و كفاح. دمشق: دار البحتري للدراسات و النشر ،سنة2000.

ـ محمد علي الفوزي، في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، بيروت: دار النهضة العربية، سنة 2006.

ـ نور الدين بلعربي، العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر (1847/1830) مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، سنة2008.

ـنصر فريد محمد واصل، آداب العلاقات الإنسانية في الإسلام. القاهرة: المكتبة التوفيقية، سنة 1998.

ملخـــــــص

ملخص

كانت العلاقات الجزائرية المغربية قبل الاستقلال في أحسن الظروف وظل المغرب يدعم القضية الجزائرية ماديا ومعنويا ،لكن بعد الاستقلال تطورت الأحداث وأصبح هناك خلافا حدوديا مما أدى إلى نشوب حرب الرمال وخلق توترا وزاد حجم هذا الخلاف والتوتر بمساندة الجزائر للقضية الصحراوية ودعمها لجبهة البوليساريو ، وكان لهذه الخلافات السياسية التأثير السلبي على العلاقات بين البلدين ، ومع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم في الجزائر سنة 1999م ظن كثير من المراقبين أن العلاقات ستتحسن بين البلدين إلا أنها بقيت على حالها رغم تبادل البرقيات والتهاني .

وظلت الحدود مغلقة منذ عام 1994م إلى غاية يومنا هذا نتيجة التوترات الأمنية في المنطقة ، واتهام المغرب للجزائر بدعمها للجماعات الإرهابية وهو ما نفته الجزائر .

وظل التنافس على أشده بين الجزائر والمغرب من اجل التموقع داخل افريقيا ومحاولة كل دولة كسب علاقات وطيدة مع الدول الافريقية ، بحيث قامت الجزائر بتسوية العلاقات بين اثيوبيا و ارتيريا وكذالك بين الحكومة المالية والطوارق ...

كما قام البلدين بسباق تسلح وتطوير ترسانتيهما العسكرية مع تخوف كل بلد من الأخر ، وقد تم تعطيل اتحاد المغرب العربي نتيجة للخلافات السياسية بالإضافة إلى عدم وجود إرادة سياسية حقيقة لدى القادة من اجل إعادة إحياء الاتحاد .

Résumé

- Les relations Maroc –algérienne. Eté avant l'indépendance dans les meilleurs circonstances, le Maroc demeure soutenir l'Algérie pour obtenir son indépendance par tous les moyens matériels ,et morals, mais après l'indépendance , les événements ont été évoluée négativement eu provoquant un désaccord entre les deux pays concernant les frontières entre eux . ce qui au impliqué que une guerre dite (guerre du sable). Une surtension entre les deux pays. Traduit une grand faille dans les relations bilatérales de la part de l'Algérie qui à soutenu avec force l'affaire Sahara occidentale représente par (le front de Polisario)

- Après l'accession de Bouteflika au pouvoir dans l'Algérie eu 1999, la majorité des observations attendu que le relations bilatérale amélioraient, se trouvent surprise que positions politique demeure inchangé eu dépit des échanges diplomatiques des félicitations et télégrammes

– Les frontières fermes entre les deux pays des 1994 jusqu'au vos jour suites a des surtensions . Sécuritaires et l'accusation du Maroc a l'Algérie de soutenir les groupes terroristes ce qui a nie l'Algérie

– La concurrence entre l'Algérie et le Maroc a demeure intense a l'intérieure de l'Afrique au chacune des deux vent occupé une place dominante par rapport à l'autre et se tenir des relations profonde et bonne avec les pays africaines , l'Algérie à réussi de réglé le désaccord entre l'Ethiopie et Erythrée comme elle avait réglé l'affaire mali – touareg

- Comme aussi les deux pays ont recoure à la course d'armement et le développement de leurs arsenales et la méfiance de chacune de l'autre
- Comme aussi ont fait obstruction à l'union magrébine arabe suite aux divergences politiques

الفهرس

كلمة شكر وعرفان

إهداء

قائمة المحتويات

المقدمة.....**أ–و**

مدخل العلاقات الدولية.....8

تعريف بالعلاقات الدولية.....8

تاريخ العلاقات الدولية..... 9

مرحلة ما قبل الميلاد.....10

المرحلة المسيحية..... 11

مرحلة الإسلام..... 12

معاهدة وستفاليا 13

الفصل الأول : تطور العلاقات السياسية والتاريخية بين الجزائر والمغرب.....16-31

المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين البلدين إبان فترة الاستعمار.....16

المطلب الأول: علاقة الجزائر بالمغرب خلال فترة الأمير عبد القادر.....16

المطلب الثاني : العلاقة التاريخية أثناء الثورة التحريرية.....18

المبحث الثاني: العلاقات التاريخية بين البلدين بعد الاستقلال.....23

المطلب الأول : كيف تحولت العلاقات بين الجزائر و المغرب بعد الإستقلال.....23

المطلب الثاني: الإتحاد المغاربي.....24

المبحث الثالث: العلاقات بين البلدين على عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.....27

المطلب الأول : تعزيز التعاون و تمتين العلاقات بين البلدين.....27

المطلب الثاني: اشتعال الحرب الإعلامية بين الجزائر و المغرب.....28

خلاصة الفصل الأول.....31

الفصل الثاني مسالك التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية.....**33–54**

المبحث الأول : قضية الصحراء المغربية.....33

المطلب الأول : التعريف بمنطقة الصحراء الغربية.....34

المطلب الثاني : البعد التاريخي لأزمة الصحراء الغربية.....35

المبحث الثاني : قضية الحدود.....40

المطلب الأول : الخلاف الحدودي.....40

المطلب الثاني : قضية غلق الحدود.....43

المبحث الثالث: مسالك التّسلح والصراع في القارة الإفريقية.....45

المطلب الأول : مسالك التسلح.....45

المطلب الثاني : الصراع في القارة الإفريقية.....47

خلاصة الفصل الثاني.....**53**

الخاتمة.....**56**

ملخص باللغة العربية.....61

ملخص باللغة الأجنبية.....62

قائمة المصادر والمراجع.....65

الفهرس